CBD

UNEP

Distr.
LIMITED

CBD/WG2020/1/L.1
30 August 2019

ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي

الفريق العامل المفتوح العضوية المعني

بالإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020

الاجتماع الأول

نيروبي، 27-30 أغسطس/آب 2019

مشروع تقرير الاجتماع

مقدمة

1- عُقد الاجتماع الأول للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 في مكاتب الأمم المتحدة في نيروبي، كينيا، في الفترة من 27 إلى 30 أغسطس/آب 2019.

الحضور

2- حضر الاجتماع ممثلو الأطراف والحكومات الأخرى التالية: [تستكمل فيما بعد].

3- وحضر أيضا مراقبون من هيئات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة وأمانات الاتفاقيات والهيئات الأخرى التالية: [تستكمل فيما بعد]

4- وكانت المنظمات التالية ممثلة أيضا بصفة مراقب: [تستكمل فيما بعد].

البند 1- افتتاح الاجتماع

5- افتُتح الاجتماع في الساعة 10 من صباح يوم الثلاثاء 27 أغسطس/آب السيد فرانسيس أوغوال، الرئيس المشارك للفريق العامل.

6- وأدلى السيد حمد الله زيدان ببيانات افتتاحية نيابة عن مكتب رئاسة مؤتمر الأطراف؛ والسيدة كريستيانا باسكا بالمر، الأمينة التنفيذية لاتفاقية التنوع البيولوجي؛ والسيدة إنجر أندرسون، المديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

7- وأشار السيد زيدان إلى التزام الوزراء في إعلان شرم الشيخ بدعم وضع وتنفيذ إطار عالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020، يستند إلى أهداف أيشي للتنوع البيولوجي والدروس المستفادة من تنفيذ الخطة الاستراتيجية التنوع البيولوجي 2011-2020؛ وأنه يتواءم مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛ وأنه طموح وعملي بما فيه الكفاية لتحقيق التحول اللازم لتحقيق رؤية 2050 للتنوع البيولوجي. وسيتم تحديد مستوى الطموح على أساس أحدث التقييمات العلمية، وينبغي أن تكون الأهداف والغايات مصحوبة بالوسائل والآليات المالية والوسائل الأخرى اللازمة لاستعراض التقدم المحرز ومساءلة جميع المعنيين.

وينبغي إشراك جميع الأطراف بطريقة عادلة ومتوازنة، وينبغي إشراك جميع القطاعات الأخرى المرتبطة بالدوافع المباشرة وغير المباشرة لفقدان التنوع البيولوجي. وينبغي تسليط الضوء على إمكانات الحلول القائمة على الطبيعة، والتي يمكن أن يسهم فيها التنوع البيولوجي في تخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معه، وتحقيق الأمن الغذائي، والصحة والرفاه.

8- وشكرت السيدة باسكا بالمر المشاركين؛ والمنظمة المضيفة، برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ وحكومات النمسا وفنلندا وألمانيا والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة والمفوضية الأوروبية لدعم المشاركة في الاجتماع؛ وأمانة اتفاقية التنوع البيولوجي. وأشارت إلى الأساس العلمي المعزز لعمل اتفاقية التنوع البيولوجي، وزيادة الاهتمام بالتنوع البيولوجي والشراكات الجديدة على أعلى مستويات الحكومات وقطاع الأعمال والمجتمع المدني. وأضافت أن التنوع البيولوجي يتحرك نحو الصدارة على جدول الأعمال الدولي، مما أدى إلى زيادة الاهتمام السياسي في المنتديات الرئيسية، بما في ذلك مجموعة السبعة ومجموعة العشرين. وأوضحت أن هناك أعدادا متزايدة من الناس، بقيادة الشباب، تنادي بالعمل. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به من أجل "ثني منحنى" فقدان التنوع البيولوجي وتحقيق رؤية عام 2050 للاتفاقية، للعيش في انسجام مع الطبيعة. وقد تم تحديد حلول لتحدي أزمة التنوع البيولوجي في التقارير الأخيرة، بما في ذلك التقييم العالمي للمنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية وتقرير التنوع البيولوجي لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي: تقرير التمويل والحالة الاقتصادية التجارية للعمل. ومنذ الاجتماع الرابع عشر لمؤتمر الأطراف، نظمت أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي عددا من المشاورات الإقليمية والمواضيعية لأصحاب المصلحة المتعددين والتي أثارت قضايا حرجة؛ ونظم الشركاء مشاورات أخرى، وأجرى البروتوكولان التابعان لاتفاقية التنوع البيولوجي مشاورات. وستقود الأطراف العملية وتستند إلى العلوم والمعارف التقليدية التي لدى الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية وخبرات الأطراف في تنفيذ الاتفاقية. وأعادت السيدة بالمر صياغته كلمات نيلسون مانديلا، فقالت، لقد حان الوقت الآن لنا، كمجتمع، أن نترك العظمة تزدهر.

9- وأشارت السيدة أندرسن إلى أن الإطار العالمي لما بعد 2020 سيكون حاسما لوقف فقدان التنوع البيولوجي، الذي أصبحت آثاره أكثر وضوحا كل عام، مما يؤدي إلى فقدان الغذاء والماء والطاقة والمواد الخام والأدوية والرفاه الثقافي والروحي. وأضافت أن الجهود المبذولة لتجنب هذه الأزمة من خلال أهداف أيشي لم تنجح، وسوف يتيح الإطار فرصة ثانية. وينبغي أن يشتمل الإطار التعلم من الأخطاء التي ارتكبت في تحديد أهداف أيشي، وذلك في الأساس لأنه تم الاتفاق عليها دون وضع خطوط أساس أو مؤشرات قابلة للقياس أو تبني من جانب القطاعات المعنية؛ ووضع أهداف أكثر طموحا، مثلا بشأن المناطق البحرية والبرية المحمية؛ وحماية وتعزيز التنوع البيولوجي في حقولنا ومدننا وفي البنية التحتية؛ وعدم ضمان كمية ما يتم حمايته فحسب، بل أيصا نوعية ما يتم حمايته؛ وضمان التبني من جانب الجهات الخارجية عن حركة الحفظ، مثل الزراعة والبنية التحتية والأشغال العامة وتخطيط البلديات والقطاعات الأخرى لاستخدام الأراضي؛ ووضع أهداف قائمة على العلوم وطموحة وقابلة للقياس ومجدية، بحيث يمكن للأعمال التجارية والزراعة والبنية التحتية أن تقيس أدائها وفقا لمقياس الأثر على التنوع البيولوجي؛ ووضع هدف أعلى للتنوع البيولوجي، على غرار هدف تغير المناخ المتمثل في خفض درجة الحرارة بمقدار 1.5 درجة مئوية، وهو ما سيؤدي إلى تبسيط مسألة التنوع البيولوجي المعقدة المتمثلة في زيادة المشاركة. ومن شأن وضع مقياس مركب يجمع الأنواع والتنوع الجيني وتنوع النظم الإيكولوجية أن يسمح للجمهور بمتابعته وفهمه والتصويت على حفظ على التنوع البيولوجي والضغط من أجل تحقيق ذلك. غير أن الأهداف لا تعني شيئا بدون حلول سليمة. ويدرك المجتمع بشكل متزايد التحدي البيئي ويستجيب له ويُخضع الحكومات للمساءلة. وستكون الإرادة السياسية والتآزر بين القطاعات والأهداف والاتفاقات والحلول وتعزيز القدرات الوطنية مسائل بالغة الأهمية. وينبغي أن يكون حفظ التنوع البيولوجي على رأس جدول الأعمال في كل عملية لمجالس الإدارات وكل عملية وزارية ودولية.

10- وأدلى ببيانات المجموعات الإقليمية التالية: مصر نيابة عن المجموعة الأفريقية، والكويت نيابة عن منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وفنلندا نيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، وطاجيكستان نيابة عن أوروبا الوسطى والشرقية،

وكوستاريكا نيابة عن مجموعة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (GRULAC) ونيوزيلندا نيابة عن اليابان والولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأستراليا ونيوزيلندا والنرويج وأيضا أيسلندا وإسرائيل وسويسرا.

11- وأدلى ببيانات أيضا ممثلو المنتدى الدولي للشعوب الأصلية المعني بالتنوع البيولوجي (IIFB) والحكومات المحلية من أجل الاستدامة (ICLEI) وشبكة الشباب العالمية للتنوع البيولوجي (GYBN) وتحالف اتفاقية التنوع البيولوجي واتحاد المرأة لاتفاقية التنوع البيولوجي والاتحاد الدولي لحماية الطبيعة (IUCN).

البند 2- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

ألف- إقرار جدول الأعمال

12- في الجلسة الأولى للاجتماع، المنعقدة في 27 أغسطس/آب 2019، تناول الفريق العامل النظر في جدول أعمال الاجتماع.

13- وأقر الفريق العامل جدول الأعمال التالي على أساس جدول الأعمال المؤقت الذي أعدته الأمينة التنفيذية بالتشاور مع المكتب:

1- الافتتاح.

2- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل.

3- تقارير عن المشاورات والمساهمات الأخرى لعملية إطار ما بعد عام 2020.

4- العناصر المحتملة لهيكل ونطاق الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020.

5- برنامج العمل المستقبلي للفريق العامل المفتوح العضوية وتوزيع المهام على الهيئات والعمليات الأخرى في الفترة بين الدورات.

6- مسائل أخرى.

7- اعتماد التقرير.

8- الاختتام.

انتخاب أعضاء المكتب

14- سيعمل مكتب مؤتمر الأطراف كمكتب للفريق العامل.

15- واتُفق على أن تعمل السيدة هيلينا جيفري براون، أنتيغوا وبربودا، كمقررة للاجتماع.

تنظيم العمل

16- في الجلسة الأولى للاجتماع، المنعقدة في 27 أغسطس/آب 2019، دعا الرئيسان المشاركان الفريق العامل إلى اعتماد تنظيم العمل المقترح الوارد في المرفق الأول لجدول الأعمال المؤقت المشروح (CBD/WG2020/1/1/Add.1).

17- وعند النظر في هذا البند، كان معروضا أمام الفريق العامل "مذكرة سيناريوهات" أعدها الرئيسان المشاركان (CBD/WG2020/1/1/Add.2) والتي تصف تنظيم عمل الفريق العامل في هذا الاجتماع الأول وفي الاجتماعات اللاحقة.

البند 3- تقارير عن المشاورات والمساهمات الأخرى لعملية إطار ما بعد عام 2020

18- في الجلسة الأولى للاجتماع المنعقدة في 27 أغسطس/آب 2019، تناول الفريق العامل البند 3. وفي إطار هذا البند، عُرضت على الفريق العامل مذكرة من الأمينة التنفيذية بشأن المشاورات الإقليمية والموضوعية التي أُجريت والمساهمات الأخرى الواردة فيما يتعلق بعملية ما بعد عام 2020 (CBD/WG2020/1/2). وعُرض عليه أيضا تجميعان لآراء الأطراف والمراقبين بشأن نطاق ومحتوى الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 (CBD/POST2020/PREP/1/INF/1) و(CBD/POST2020/PREP/1/INF/2)، وتقارير حلقة العمل التشاورية الإقليمية بشأن الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 لآسيا والمحيط الهادئ (CBD/POST2020/WS/2019/1/2)، ولمجموعة أوروبا الغربية ودول أخرى وأعضاء آخرين في الاتحاد الأوروبي (CBD/POST2020/WS/2019/2/2)، ولأفريقيا (CBD/POST2020/WS/2019/3/2)، ولأوروبا الوسطى والشرقية (CBD/POST2020/WS/2019/4/2)، ولأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (CBD/POST2020/WS/2019/5/2)، وتقرير حلقة العمل التشاورية للاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي بشأن الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020(CBD/POST2020/WS/2019/6/2) ، وتقرير حلقة عمل الخبراء لوضع توصيات بشأن العناصر الجنسانية المحتملة في الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 .(CBD/GB/OM/1/2)

19- وعُرضت على الفريق العامل أيضا ورقة غير رسمية أعدها الرئيسان المشاركان للفريق العامل، بشأن أفكارهم فيما يتعلق بعملية إعداد إطار عالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 (الورقة غير الرسمية 1).

20- وقدم البروفيسور دورنغتون أوغوي، المدير والمدير التنفيذي للهيئة الوطنية للسلامة الأحيائية، كينيا، تقريرا عن حلقة العمل التشاورية العالمية بشأن الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020، والسلامة الأحيائية وبروتوكول قرطاجنة للسلامة الأحيائية، التي عُقدت في 25 أغسطس/آب 2019 في نيروبي. وناقشت مجموعات صغيرة الكيفية التي يمكن أن تساهم بها السلامة الأحيائية في تحقيق أهداف الاتفاقية ورؤية عام 2050 للعيش في تجانس مع الطبيعة. وبالرغم من أن معظم أهداف التنمية المستدامة البالغ عددها سبعة عشر هدفا ارتبطت بشكل مباشر أو غير مباشر بتنفيذ بروتوكول قرطاجنة وأن السلامة الأحيائية كانت لها صلة بأكثر من ثلاثة أرباع أهداف أيشي، ولا يرد ذكر صريح للسلامة الأحيائية في الخطة الاستراتيجية الحالية للتنوع البيولوجي. وبالتالي، ينبغي إدراج عنصر محدد للسلامة الأحيائية في الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020، يرتبط بالمادتين 8(ز) و19 وبالأحكام الواردة في اتفاقية البحوث والتكنولوجيا والتعاون التقني والعلمي. ومن شأن تعميم السلامة الأحيائية في الإطار الجديد أن يزيد من مكانته ويضمن أن يؤخذ بعين الاعتبار في الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي. وتمثلت إحدى القضايا الرئيسية في دور التكنولوجيا الجديدة في حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام، وكيف يمكن تناولها في الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020، من خلال أطر تنظيمية مناسبة. وبالنظر إلى أن التكنولوجيا الجديدة تقع في الواجهة البينية لبروتوكولي قرطاجنة وناغويا، يعد التنسيق أمرا ضروريا. فسيكون من المهم الاستماع إلى آراء الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية بشأن التكنولوجيا الجديدة. ولاحظ المشاركون أن بروتوكول ناغويا–كوالالمبور التكميلي بشأن المسؤولية والجبر التعويضي يمكن أن يوفر ضمانات بيئية للتكنولوجيا الجديدة ومثالا لمعالجة المسؤولية والجبر التعويضي عن الضرر الذي يلحق بالتنوع البيولوجي. وعلق المشاركون على أن السلامة الأحيائية تؤدي إلى حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام وأشاروا إلى أن لجميع الأطراف التزامات تتعلق بالسلامة الأحيائية.

21- وقدمت السيدة كريستين أكيلو إيشوكيت، نائبة المدير التنفيذي للهيئة الوطنية لإدارة البيئية، أوغندا، تقريرا عن التشاور بشأن بروتوكول ناغويا، الذي أُجري يوم 25 أغسطس/آب 2019 في نيروبي. وتبادل المشاركون الخبرات بشأن مساهمة الهدف 16 من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي بشأن التصديق على بروتوكول ناغويا وتنفيذه وحددوا العناصر المحتملة للحصول وتقاسم المنافع وبروتوكول ناغويا التي يمكن إدراجها في الإطار الجديد. واقتُرح إدراج جزء محدد بشأن الحصول وتقاسم المنافع في العناصر الخاصة بتعزيز تنفيذ بروتوكول ناغويا والاتفاقية على حد سواء. ويمكن تشجيع ودعم الأطراف في الاتفاقية المتعلقة

بالتنوع البيولوجي التي لم تصدق بعد على البروتوكول بإدراجها في إطار هدف جديد بشأن التصديق. وكانت القواعد والإجراءات مطلوبة لرصد التقدم المحرز، بجانب بناء القدرات والمشاركة الفعالة لأصحاب المصلحة. ويعد العمل ضروريا بشأن الكيفية التي يمكن بها للأطراف وغير الأطراف في البروتوكول وضع أهداف شاملة وإدراج الحصول وتقاسم المنافع ضمن مجالات عمل أخرى للاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي. وسُلط الضوء على أهمية المعارف التقليدية وعلاقتها بالحصول وتقاسم المنافع، وأشير إلى أنه يتعين إدراج التعاون مع الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في الإطار الجديد، بجانب التوجيه الفني لتنفيذ البروتوكول. وتطرقت المشاورة أيضا إلى أوجه التآزر مع الصكوك الدولية الأخرى، لا سيما مع المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية.

22- وقدمت السيدة آنا ماريا هرنانديز، رئيسة المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، الأساس العلمي للإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 من التقييمات المواضيعية، والمنهجية، والإقليمية والعالمية للمعلومات المتاحة، وبناء قدرات صناع القرار والخبراء وأصحاب المصلحة، وتعزيز فهم أدوات وأساليب اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات. وتضمن التقييم العالمي لحالة التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية الدول الأعضاء المشاركة فيه والبالغ عددها 132 دولة وأكثر من 2000 خبير في أكثر من 100 بلد في العلوم الطبيعية والاجتماعية والبشرية والاقتصادية والسياسية، بالإضافة إلى خبراء في المعارف الأصلية والمحلية. وقد حظي التقييم باهتمام كبير وكان بمثابة دعوة للعمل. وصنف مؤلفو التقييم أول خمس دوافع مباشرة للتغيير في الطبيعة من حيث تأثيراتها العالمية على النحو التالي: (1) التغيرات في استخدام الأراضي والبحار؛ (2) والاستغلال المباشر للكائنات الحية؛ (3) وتغير المناخ، (4) والتلوث؛ (5) والأنواع الغريبة الغازية. كما أن الاعتراف بمعارف الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية وابتكاراتهم وممارساتهم ومؤسساتهم وقيمهم وإدراجهم ومشاركتهم في الحوكمة البيئية يعزز جودة حياتهم وكذلك حفظ الطبيعة واستخدامها المستدام؛ ومع ذلك، يقل عدد الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في جميع المناطق. وعلى الرغم من التقدم المحرز في حفظ الطبيعة، أفاد التقييم أنه لا يمكن تحقيق الأهداف الدولية لحفظ الطبيعة واستخدامها بشكل مستدام في المسارات الحالية. ولا يمكن تحقيق أهداف عام 2030 وما بعدها إلا من خلال إجراء تغيير تحولي اقتصادي واجتماعي وسياسي وتكنولوجي. وخلص مؤلفو التقييم إلى أن الاتجاهات السلبية في الطبيعة ووظائف النظام الإيكولوجي وفي العديد من مساهمات الطبيعة للبشر ستستمر إلى ما بعد عام 2050 في ظل الزيادات المتوقعة في استخدام الأراضي والبحار واستغلال الكائنات الحية وتغير المناخ؛ ومع ذلك، تتوافق السيناريوهات المعقولة، التي تتضمن التغير التحولي في إنتاج واستهلاك الطاقة والغذاء والنمو السكاني من المنخفض إلى المتوسط والتكيف مع المناخ والتخفيف من تأثيره بطريقة مراعية للطبيعة وعادلة اجتماعيا، مع أهداف عام 2030 ورؤية عام 2050 بشأن التنوع البيولوجي. ويمكن أن يلقى لتغير التحولي بطبيعته اعتراضا من جانب من لهم مصالح من الوضع الراهن، إلا أنه يمكن التغلب على هذا الاعتراض من أجل الصالح العام الأوسع نطاقا. وأدرج التقييم خمسة "أدوات" رئيسية قد تُحدث تغيرا تحوليا من خلال معالجة الدوافع غير المباشرة لتدهور الطبيعة: الحوافز وبناء القدرات، والتعاون بين القطاعات، والعمل الوقائي، وصنع القرار في سياق القدرة على الصمود وعدم اليقين، والقانون البيئي وتنفيذه.

23- وقدمت السيدة تيريزا موندينا س. ليم، المديرة التنفيذية لمركز رابطة أمم جنوب شرق آسيا للتنوع البيولوجي، تقريرا عن التقدم المحرز في عمل الفريق الاستشاري غير الرسمي للاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي بشأن التعميم. وأشارت إلى أنه بعد استعراض مساهمة التعميم في القطاعات الاقتصادية في مؤتمري الأطراف الثالث عشر والرابع عشر، اقترحت الأطراف في المقرر 3/14 نهجا استراتيجيا طويل الأجل لتعميم التنوع البيولوجي وتأسيس فريق استشاري غير رسمي للأمينة التنفيذية والأمين العام. وتألف الفريق من 15 خبيرا من الأطراف و15 خبيرا من المنظمات ذات الصلة بالموضوع، وتم تشكيل شبكة استشارية من 35 منظمة. وعمل الفريق عن بُعد، من خلال حلقات دراسية منتظمة عبر الإنترنت، ودراسات استقصائية ومؤتمرات عن بُعد. وأكدت المشاورات أن التعميم كان أحد الطرق لإحداث تغير تحولي في الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020. واتفق المشاركون على أنه ينبغي أن يتوافق النهج ووسائل التحقق منه مع أهداف التنمية المستدامة وأهداف وغايات

الجهات الفاعلة الرئيسية من قبيل القطاع الخاص ووكالات التنمية. واقترح الكثيرون إنشاء "منصة مشتركة". وقد يتضمن التعميم تنسيق حوكمة التنوع البيولوجي والسياسات فيما بين الوزارات، ومواءمة التنوع البيولوجي وإعداد استراتيجيات بين جميع مستويات الحكومة، وإرساء التعاون مع القطاع الخاص والقطاع المالي والمجموعات الأخرى أصحاب المصالح، ودعم المبادرات الطوعية وتحديد الضمانات والحوافز. وتمثل الهدف من عمل الفريق في تيسير الالتزامات القابلة للتحقيق من جانب الأطراف والمجموعات الأخرى، استنادا إلى أفضل الممارسات ومنصة حية لمعالجة العوامل الدافعة لفقدان التنوع البيولوجي، بجانب المقاييس ذات الصلة.

24- وقدم الرئيسان المشاركان أفكارهما بشأن عملية إعداد الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 (الورقة غير الرسمية 1). وقد سردوا المشاورات التي عُقدت حتى الآن، والتي شاركوا فيها. وستُحدد القضايا المواضيعية في الاجتماع الحالي، وستُعد المسودة الأولى في مرحلة ثالثة. وتم التخطيط لمزيد من المشاورات وحلقات العمل والدراسات. وكانت الرسائل الرئيسية للمشاورات مفادها أنه ينبغي أن يكون من السهل نشر الإطار، مع وجود صلة واضحة بين رؤية عام 2030 ورؤية عام 2050؛ وينبغي التعبير عن رؤية العيش في انسجام مع الطبيعة بطريقة ملموسة؛ وينبغي أن تكون الأهداف والمؤشرات محددة وقابلة للقياس وقابلة للتحقيق وواقعية ومحددة زمنيا؛ وينبغي أن تكون الأهداف الزمنية ذات صلة بالقضايا التي قد تختلف هي الأخرى وفقا للوضع الجغرافي؛ وينبغي استخدام أوجه التآزر مع الاتفاقيات الأخرى لتحقيق التكامل؛ ويجب إيجاد صلة واضحة بين التنوع البيولوجي وتغير المناخ؛ وينبغي إتاحة وسائل التنفيذ. وكان التخطيط والإبلاغ والمساءلة عوامل هامة، وينبغي أن يعتمد الإطار على النظام الحالي، بما في ذلك الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي. وينبغي أن يتضمن الإطار بروتوكولي قرطاجنة وناغويا.

25- وقال الرئيسان المشاركان إن المشاركين أشاروا إلى أنه ينبغي ربط رؤية عام 2050 صراحة بالأهداف الثلاثة للاتفاقية وبالعناصر الأربعة لرؤية عام 2050، وهي تقييم التنوع البيولوجي وحفظة واستعادته واستخدامه برشد. وأشاروا أيضا إلى أنه ينبغي أن تنعكس أهداف الاستخدام المستدام وتقاسم المنافع بشكل أفضل في الإطار الجديد. وعلى الرغم من أن بعض الأهداف في الخطة الاستراتيجية الحالية قد تكون ذات صلة بإطار ما بعد عام 2020، سيكون استعراضها وتحديثها أمرا ضروريا. وأشار المشاركون كذلك إلى أنه ينبغي للإطار الجديد أن يتضمن عددا أقل من الأهداف الشاملة وأنه ينبغي وضع مؤشرات لقياس التقدم المحرز في الوصول إلى كل هدف بشكل متزامن، مع توفير البيانات اللازمة. وعلى الرغم أنهم اتفقوا على أن الأهداف ينبغي أن تكون طموحة ولكن واقعية، فقد رأى البعض أنه ستكون هناك حاجة إلى إجراء تغييرات اقتصادية واجتماعية كبيرة لمعالجة نتائج تقييم المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، وهو ما يهدد نموذج التنمية الحالي وينبغي معالجته من خلال نموذج جديد (أخضر)، في حين أن مجموعة أخرى اعتبرت أنه ينبغي أن تكون معالجة تقييم المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية متوازنة مع التنمية الاجتماعية والاقتصادية، نظرا لأنه كان هناك تعارض بين النمو وهذه القضايا. واقترحوا أن تُصنف الأهداف، على أن تتضمن الفئة الأولى عددا قليلا من الأهداف المرتبطة ارتباطا مباشرا بأهداف الاتفاقية، والتي ستكون موضوع معظم البلاغات. واتُفق على نطاق واسع على أنه سيكون من الصعب تحديد هدف واحد قابل للقياس الكمي مماثل لهدف تغير المناخ المتمثل في خفض درجة الحرارة العالمية بمقدار درجتين مئويتين. وستتضمن الفئة الثانية عددا أكبر من الأهداف لمواجهة التهديدات والعوامل التمكينية، أما الفئة الثالثة فتشمل الأهداف المتعلقة بالعوامل التمكينية والموارد والعناصر اللازمة لبلوغ الأهداف الأخرى.

26- وأكد المشاركون على أن الإطار الجديد ينبغي أن يعزز مشاركة الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والشباب، لاسيما فيما يتعلق بالتنفيذ. وكان من المفهوم أن من شأن التنسيق والمشاركة مع الاتفاقيات الأخرى أن يعزز قدرة الإطار الجديد على تحقيق الأهداف المشتركة لهذه الاتفاقيات. وينبغي التأكيد على الروابط والتآزر بين التنوع البيولوجي وتغير المناخ. وقال المشاركون أنه سيتعين تنفيذ الإطار سريعا، وأنه ينبغي إنشاء الوسائل اللازمة للاستفادة من الدروس المستفادة من التحديات التي

ووجهت في تنفيذ الإطار الحالي. وقد تم تحديد العوامل التمكينية الحاسمة لإطار ما بعد عام 2020 من قبيل حشد الموارد، والآليات المالية الابتكارية التي يمكن الوصول إليها، وبناء القدرات، ونقل التكنولوجيا والوصول إليها، والشراكات والتعميم. وفيما يتعلق بحشد الموارد، وافق المشاركون على ضرورة استخدام عملية BIOFIN لجعل الاستثمارات الحالية أكثر فعالية وكفاءة، ووضع خطط لتمويل التنوع البيولوجي والحصول على مساهمات الجهات الفاعلة من غير الدول. وأشاروا إلى أنه قد تكون هناك حاجة إلى وضع هدف منفصل لحشد الموارد، بما في ذلك تحديد الآليات المالية التكميلية في إطار مرفق البيئة العالمية (على غرار صندوق المناخ الأخضر). وحدد المشاركون في العديد من المشاورات أدوات لتيسير التعميم في الإطار، وتضمنت تقييمات الأثر البيئي، والتقييمات البيئية الاستراتيجية، وحساب رأس المال الطبيعي، وتقييمات النظم الإيكولوجية، وتقييم التنوع البيولوجي، والاقتصاد الأزرق والاقتصاد الأخضر. واقترح عدد من المشاركين أنه يمكن استخدام وسائل قانونية، من قبيل إنشاء متطلبات ملزمة قانونا على المستوى العالمي أو المستوى المحلي، بما في ذلك حقوق الطبيعة.

27- وكانت هناك دعوة واضحة إلى تعزيز المساءلة في الإطار الجديد، مع زيادة الشفافية ووضع نظم أكثر شمولا للتخطيط والإبلاغ، وتعزيز آليات الامتثال الحالية، وإنشاء آليات رصد واستعراض أكثر فعالية للاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي باعتبارها أدوات لتنفيذها ومواءمتها مع إطار ما بعد عام 2020.

28- وحظيت مسألة الالتزامات الطوعية باهتمام كبير. وفهم الرئيسان المشاركان أنه على الرغم من أن هذه الالتزامات مفيدة لإطار تغير المناخ، يمكن للنطاقات الجغرافية المختلفة للتنوع البيولوجي أن تجعل الالتزامات الطوعية أقل مرونة. ورأى المشاركون أنه لا ينبغي للأطراف أن تستخدم الالتزامات الطوعية لبلوغ أهداف التنوع البيولوجي، غير أنها قد تكون مفيدة للجهات الفاعلة من غير الدول وللأطراف التي تخطط للوصول إلى أهداف أكثر طموحا من الأهداف المتفق عليها في الإطار الجديد.

29- وفي المناقشة اللاحقة أدلى ببيانات ممثلو الأرجنتين، وأستراليا، وبوليفيا، والبرازيل، وشيلي، والصين، وكولومبيا، وكوستاريكا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وإكوادور، وإثيوبيا، واليابان، وبيرو، وسويسرا.

30- وأكد الممثلون على أنه بالرغم من أن الإطار الجديد ينبغي أن تكون له أهداف طموحة ولكن واقعية، ينبغي أن ينعكس هذا الطموح بطريقة متوازنة وأن يكون مرنا ولا يتجاوز النطاق الذي تحدده الأطراف. وينبغي تقييد مشاركة القطاع الخاص لضمان وضع أهداف طموحة، وينبغي في الوقت نفسه تغيير عقليات الشركات لتتضمن اعتبارات التنوع البيولوجي. وعبر العديد من المتحدثين عن قلقهم إزاء الوقت المحدود المتاح للمشاورات، كما هو الحال فيما بين الحكومات في بعض المناطق. ويجب ضمان إشراك اتفاقيات التنوع البيولوجي، والمشاركة الفعالة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والنساء والشباب. ووُجه نداء إلى الشركاء لدعم البلدان النامية في تنظيم المشاورات الداخلية. وينبغي تحديد نسب مئوية وجداول زمنية محددة. وينبغي أيضا التشديد على مسألى الحصول وتقاسم المنافع. ويجب أن يُصمم الإطار الجديد ليفيد جميع الأطراف.

31- وأدلت ببيان ممثلة منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

32- وأدلى ببيانات نيابة عن تحالف المحيط 30X30 بما في ذلك منظمة الحفظ الدولية، والحملة من أجل الطبيعة، والجمعية الجغرافية الوطنية، والمحيطات 5، وصناديق بيو الاستئمانية الخيرية وجمعية المحافظة على الحياة البرية والصندوق الدولي لحماية الحيوانات نيابة عن منظمة بيردلايف الدولية، ومنظمة الحفظ الدولية، والجمعية الملكية لحماية الطيور، والصندوق العالمي للطبيعة، ومركز الحفاظ على المناظر الطبيعية الكبيرة، والسلام الأخضر، وجمعية الحفاظ على الحياة البرية ومنظمة حفظ الطبيعة.

البند 4 – العناصر المحتملة لهيكل ونطاق الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020

33- في الجلسة الثانية للاجتماع المنعقدة في 28 أغسطس/آب 2019، تناول الفريق العامل البند 4 من جدول الأعمال. وفي إطار هذا البند، عُرضت على الفريق العامل مذكرة من الأمينة التنفيذية بشأن العناصر المحتملة لهيكل ونطاق الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 (CBD/WG2020/1/3) وورقة غير رسمية أعدها الرئيسان المشاركان للفريق العامل بشأن تقديم مقترح لهيكل محتمل للإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020.

34- أدلى ببيانات ممثلو الأرجنتين، وأستراليا، وبوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، وبوتسوانا، والبرازيل، والكاميرون (بالنيابة عن المجموعة الأفريقية)، والصين، وكولومبيا، والاتحاد الأوروبي ودولة الأعضاء)، والهند، وإيران (جمهورية – الإسلامية)، واليابان، والأردن، والمكسيك، والنرويج، والفلبين، وجمهورية كوريا وسويسرا.

35- وأدلى ببيانات أيضا ممثلو منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، والمعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة (ITPGRFA)، وأمانة الاتفاقية المتعلقة بحماية جبال الكاربات وكفالة تنميها المستدامة، وأمانة اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض(CITES)، وأمانة اتفاقية المحافظة على الأنواع المهاجرة من الحيوانات الفطرية (CMS)، وأمانة اتفاقية رامسار بشأن الأراضي الرطبة، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (اليونيب) والبنك الدولي.

36- وفي تبادل الآراء بشأن رؤية ونطاق ومحتوى الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020، تم الاتفاق عموما على أن الوثائق المعروضة على الفريق العامل يمكن أن تعمل كأساس مناسب للمناقشات الرامية إلى إيجاد فهم مشترك للمسائل التي سيغطيها الإطار. ومن بين تلك المسائل العناصر ومجموعات المسائل التي اقترحها الرئيسان المشاركان كهيكل ممكن، بما في ذلك الأهداف والغايات والمؤشرات، وأدوات للتنفيذ وإطار للمساءلة. وتم الاعراب عن آراء تفضل الاستعانة بأهداف أيشي للتنوع البيولوجي، حسب الاقتضاء، وإطار عالمي للتنوع البيولوجي لما بعدعام 2020 يكون ملهما وطموحا ومتوازنا وشاملا للجميع، مع التركيز على إعداد أهداف محددة وقابلة للقياس ويمكن تحقيقها وقائمة على النتائج ومحددة زمنيا وأهداف فرعية وحشد الموارد لتوافقها. ومن النقاط الأخرى التي تم التشديد عليها أن أوجه التآزر فيما بين اتفاقيات ريو خصوصا ينبغي الاستفادة من استخدامها لتجنب الإزدواجية مع الاتفاقيات الأخرى المتعلقة بالتنوع البيولوجي علاوة على المشاركة في صياغة الإطار وتنفيذه. وبالمثل تم التشديد على الحاجة إلى الحفاظ على التركيز، في ضوء التقييم العالمي الذي أجراه المنبر العالمي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، على الأهداف الرئيسية لاتفاقية التنوع البيولوجي عن طريق معالجة الدوافع المباشرة وغير المباشرة وراء فقدان التنوع البيولوجي من أجل تحقيق التغيير التحويلي المنشود. وبهدف تحقيق هذا الغرض إلى أقصى قدر، تم التركيز بالمثل على إرشادات بشأن تحديث الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي، بجانب إرشادات بشأن الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي وبشأن الطريقة للمضي قدما لتحقيق التنفيذ الناجح لرؤية عام 2050 للتنوع البيولوجي ("الحياة في انسجام مع الطبيعة").

37- وبالإضافة إلى إدراج الأهداف المتعلقة بالحصول وتقاسم المنافع، تمثل رأي غالب مفاده أن الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 ينبغي ربطه، ضمن جملة أمور، بخطة التنمية المستدامة لعام 2030، وباتفاق باريس المتعلق بتغير المناخ، والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف الأخرى. كما تم تأييد التدابير لتعزيز إشراك جميع أصحاب المصلحة في إعداد وتنفيذ الإطار، ومن بينهم الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، والنساء، والشباب، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية. وتضمنت المسائل الأخرى التي تم تسليط الضوء على العناية بها التعميم عبر جميع القطاعات، ومنظوري الاعتبارات الجنسانية والأمن الغذائي، وسبل العيش المستدامة، والمحيطات، والأراضي الرطبة، وصحة الإنسان ورفاهيته، والروابط الكثيرة بين الزراعة والتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، والحاجة إلى عملية استعراض منتظم وشفاف ومفتوح.

38- وأدلى ببيانات إضافية بشأن الموضوع ممثلو تحالف النساء المعني باتفاقية التنوع البيولوجي، والمرفق العالمي لمعلومات التنوع البيولوجي، وجماعة أصدقاء الأرض الدولية) أيضا بالنيابة عن اتحاد أراضي الشعوب الأصلية والمناطق التي تحفظها الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية (ICCA) والشبكة العالمية للشباب المعنية بالتنوع البيولوجي، والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، وشبكة الحكومات المحلية من أجل الاستدامة، والصندوق العالمي للأحياء البرية (WWF).

المجموعة 1 – العناصر الموجهة نحو تحقيق النتائج (الرؤية، والمهمة، والأهداف، والغايات) للإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020

39- في الجلسة الثالثة للاجتماع، المنعقدة صباح يوم 28 أغسطس/آب 2019، استأنف الفريق العامل مناقشته حول البند بتبادل للآراء حول المسائل المتعلقة بالمجموعة 1، مع مراعاة المعلومات المحددة في الوثيقة.CBD/WG2020/1/3

40- وأدلى ببيانات ممثلو الأرجنتين، وأستراليا، وبوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، وكندا، وشيلي، والصين، وكولومبيا، والاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، وأيرلندا، واليابان، والمكسيك، ونيوزيلندا، والنرويج، وجمهورية كوريا، وسانت لوسيا، وسويسرا وأوغندا.

41- وفي تبادل الآراء بشأن المجموعة 1، أثار المشاركون عدة نقاط بالإضافة إلى تلك التي ذكرها الرئيسان المشاركان والناتجة عن المشاورات التي عقدت. وينبغي أن يذكر الأساس المنطقي والمبادئ الأساسية للإطار الجديد أن أهداف الخطتين الاستراتيجيتين السابقتين لم تتحقق وأنه من الضروري اتباع نهج جديد أكثر طموحا، بنُهج جديدة وفكر جديد بشأن الحوافز لتعزيز الحفظ والاستعادة والتعميم لتحقيق الأهداف الثلاثة للاتفاقية بطريقة متوازنة. وينبغي أن يوفر إطار ما بعد عام 2020 حلولا لتحقيق خطة التنمية في أفريقيا لعام 2065 وأن يكون متواءما مع أهداف التنمية المستدامة. ومن شأن التركيز على مهمة 2030 بطريقة موجهة نحو العمل بدلا من التركيز على حالة التنوع البيولوجي أن يؤدي إلى تقييم الأداء الناجح؛ ويمكن النظر في إجراء استعراض آخر في عام 2040. ويبدو أن الفقرة 7 من الورقة غير الرسمية 2 تقيد تقاسم المنافع على الجهات المسؤولة عن رعاية التنوع البيولوجي، بينما ينبغي إدراج تقاسم المنافع الناتجة عن الاستخدام المستدام.

42- وينبغي أن يكون هيكل الإطار مرنا، بهدف شامل بسيط وواضح يكون مفهوما للجميع. وينبغي أن يكون الهدف أو المهمة قابلا أو قابلة للقياس، ولا ينبغي أن يكرر الأهداف الموضوعة في إطار الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف الأخرى. وينبغي أيضا أن يكونا مصدر إلهام وتحفيز. وينبغي كذلك أن تنعكس الأهداف الثلاثة للاتفاقية والعناصر الأساسية لأهداف أيشي. ويمكن النظر في وضع نهج مرحلي، حيث يتم ربط العديد من الأهداف بغايات مختلفة. وينبغي أن يكون للغايات والغايات الفرعية خطوط أساس واضحة للرصد مستمدة من العمل الحالي وينبغي أن تشمل جوانب كمية ونوعية. وينبغي أن تكون مفهومة للجميع. وينبغي أن يراعي الإطار المحركات المباشرة وغير المباشرة لفقدان التنوع البيولوجي، وأن يعزز التغير التحويلي.

43- وأدلى ببيان أيضا ممثل البنك الدولي.

44- وأدلت ببيان آخر ممثلة جمعية أصدقاء الأرض الدولية.

المجموعة 2 – الظروف المواتية والوسائل اللازمة لتنفيذ الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد 2020

45- أدلى ببيانات ممثلو الأرجنتين، وأستراليا، وبوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، والبرازيل، والكاميرون، وشيلي، والصين، وكولومبيا، وكوستاريكا، وكوبا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وإكوادور، ومصر، وإسواتيني، وإثيوبيا، والاتحاد الأوروبي ودولها الأعضاء، والهند، واليابان، وكينيا (نيابة عن المجموعة الأفريقية)، وإيران (جمهورية – الإسلامية)، وليبيريا، وموريتانيا، والمكسيك، ونيوزيلندا، والنيجر، والنرويج، وباكستان، وبيرو، وجمهورية كوريا، والاتحاد الروسي، والصومال، وجنوب أفريقيا، وجنوب السودان، ودولة فلسطين، وسويسرا، والجمهورية العربية السورية، وأوغندا، وفنزويلا.

46- وفي تبادل الآراء بشأن المجموعة 2، لاحظ المشاركون أنه هناك حاجة إلى ابتاع نهج متسق للحد من فقدان التنوع البيولوجي، وشددوا على أهمية تهيئة الظروف المواتية لضمان التنفيذ، ووضع التزامات واضحة للأطراف، ووضع مبادئ توجيهية واضحة بشأن بناء القدرات على المدى الطويل ونقل التكنولوجيا وتعبئة الموارد. وينبغي إعطاء الأولوية للبحوث والتعاون العلمي وإدارة المعارف، بما في ذلك المعارف الأصلية والمعارف التقليدية. ويمثل التواصل الواضح لجميع أصحاب المصلحة مبدأ شاملا أو عاملا تمكينيا. وقد أعدت حملة شاملة قبل انعقاد مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي في الصين في عام 2020 لتوعية المجتمع بأهمية التنوع البيولوجي، وأنه يمكن تعزيز التنوع البيولوجي عن طريق "السفراء" والجهات الفاعلة غير الحكومية. وهناك حاجة إلى استراتيجية اتصال قوية، تتضمن رسائل مبتكرة. وينبغي أن ترسل الاستراتيجية رسائل قوية ومتسقة ومتماسكة تغير الأفكار والممارسات.

47- وتعتبر تعبئة الموارد جزءا أساسيا في وقف فقدان التنوع البيولوجي، على النحو المذكور في المقرر 22/14. وأشار أحد المشاركين إلى أن اتفاقية التنوع البيولوجي حصلت على 32 من التمويل في أحدث تجديد لمرفق البيئة العالمية. غير أن ثلاثة مشاركين علقوا على ذلك قائلين إن التمويل المقدم من مرفق البيئة العالمية لا ينبغي أن يتأثر بالضغوط السياسية ولكن يجب أن يستند إلى العدالة والمساواة. ويجب تعزيز مرفق البيئة العالمية باستمرار، نظرا لأنه يوفر أيضا أموالا للاتفاقيات الأخرى، وينبغي التماس جهات مانحة أخرى. كما ينبغي النظر في التمويل العام المقدم من الحكومات المحلية والقطاع الخاص، بما في ذلك الاستثمار في المنتجات، على الرغم من أنه ينبغي وضع ضمانات ضد الأنشطة الضارة والمثبطات بالنسبة للتمويل غير الحكومي. ينبغي تهيئة بيئة مواتية، تشمل إطارا قانونيا للحقوق والأصول والإصلاح الضريبي. ولدى عملية BIOFIN بالفعل رؤية واضحة بشأن تكلفة الاستراتيجيات الوطنية، والتي يمكن استخدامها كخط أساس. ويمكن خفض التكاليف عن طريق التخلص التدريجي من الإعانات الضارة. ويشير إعلان أديس أبابا إلى الفوائد المشتركة الناتجة عن حماية التنوع البيولوجي، والتي من شأنها أن تقلل الموارد المطلوبة. وينبغي أن يشتمل الإطار على تحليل لتكاليف تنفيذه والتزام واضح بالتمويل المتسق الذي يمكن التنبؤ به وضمان الحصول وتقاسم المنافع. وينبغي تقديم مشورة واضحة بشأن تعبئة الموارد وبشأن آليات الحصول على التكنولوجيات ذات الصلة ونقلها لتحقيق الأهداف الثلاثة لاتفاقية التنوع البيولوجي، استنادا إلى تلك المستخدمة في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، من أجل الامتثال للاتفاقات المتعلقة بالاتجار غير المشروع. ونظرا لأن بناء القدرات في مجال تعبئة الموارد أساسي لجميع الأهداف، ينبغي إدراجه في المجموعة 1. ووصفت إحدى المشاركات النهج التحويلي الذي يراعي حالة التنوع البيولوجي ومساهمته في الاقتصاد البشري، على المستويين العالمي والمحلي، مع خطة تمويل تشمل السياحة القائمة على النظم الإيكولوجية على أساس عملية BIOFIN التي يمكن أن تكون جزءا من مجموعة من التدخلات في الإطار الجديد.

48- وأدلى ببيانات أيضا ممثلو منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي.

49- وأدلى ببيانات أخرى ممثلو منظمة بيردلايف الدولية، واتحاد المرأة لاتفاقية التنوع البيولوجي، وجمعية أصدقاء الأرض الدولية، والشبكة العالمية لشباب التنوع البيولوجي، المنتدى الدولي للشعوب الأصلية المعني بالتنوع البيولوجي، ومنظمة حفظ الطبيعة.

المجموعة 3 – طرائق وآليات وأدوات التخطيط والمساءلة (الرصد، والإبلاغ، والاستعراض)

50- أدلى ببيانات ممثلو الأرجنتين، وأستراليا، وبنن، وبوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، وكندا، وشيلي، والصين، وكولومبيا، وكوت ديفوار (نيابة عن المجموعة الأفريقية)، وكوبا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وإكوادور، ومصر، وإريتريا، وإسواتيني، وإثيوبيا، والاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، وجورجيا، وغانا، وإندونيسيا، واليابان، ولبنان، وموريتانيا، والمكسيك، وناميبيا، ونيوزيلندا، ونيجيريا، والنرويج، والفلبين، وجمهورية مولدوفا، وسانت لوسيا، وسويسرا، وطاجيكستان، وتوغو، وأوغندا.

51- وعند تبادل الآراء بشأن المجموعة 3، كرر المشاركون التأكيد على أنه ينبغي أن تظل الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي والتقارير هي الأدوات الرئيسية لتنفيذ الاتفاقية على المستوى الوطني. وعلّق المشاركون على أنه ينبغي إدراج أدوات التنفيذ في المجموعات الأربع، كموضوع شامل. وواجهت بعض البلدان صعوبة في تنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي دون دعم المنظمات الأخرى، ويمكن النظر في اتباع نهج إقليمي في المشروعات المشتركة لتحسين التنوع البيولوجي.

52- وينبغي تحديث الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي لجعلها أكثر دينامية واستجابة للإطار الجديد. ونظرا لأن الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي تتطلب موارد كبيرة، ينبغي أن تظل أي تغييرات في حدها الأدنى، وينبغي توفير الدعم المالي الكافي وفي الوقت المناسب، بما في ذلك من مرفق البيئة العالمية. وينبغي النظر في الاستعراضات النظامية أو الدورية المرتبطة بالعمليات الحكومية الدولية الأخرى، مع إشراك جميع أصحاب المصلحة في عملية الاستعراض. وينبغي تبسيط نسق الرصد والاستعراض، ربما عن طريق مواءمة التقارير مع الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف الأخرى، أو التقارير المتعددة الأبعاد مع استعراض النظراء الطوعي. ولوحظ أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة يقوم بتطوير أداة الإبلاغ عن البيانات DART، وهي عبارة عن مجموعة من المؤشرات المنسقة مع أهداف التنمية المستدامة والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، من أجل الرصد المشترك والإبلاغ واستعراض النظراء، وهو ما من شأنه أن يضمن أن تكون الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي قابلة للتنفيذ ومرتبطة بالإطار العالمي الجديد.

53- وطلب العديد من المتحدثين المزيد من التوضيح لمصطلح "الالتزامات الوطنية الطوعية"، بينما ينبغي تعزيز الالتزامات الوطنية الطوعية من قِبل الجهات الفاعلة من غير الدول، بما في ذلك من الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والقطاع الخاص. ويمكن للالتزامات الطوعية أن تسمح للأطراف أن تقوم بدور قيادي في جوانب معينة من التنوع البيولوجي وبالتالي توليد التزام سياسي كبير. وقد توضع هذه الالتزامات بشكل أساسي للأولويات القصيرة الأجل، وقد توضع التزامات إقليمية على النحو الذي اقترحه المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، من أجل التحديات المشتركة وتحقيق التآزر بين الاتفاقيات.

54- ويمكن تعزيز المساءلة عن طريق ضمان أن تكون المؤشرات مناسبة لكل بلد وقابلة للقياس، وأن يكون الإبلاغ أكثر اتساقا وأن تُعزز آليات الاستعراض المنتظم. وهناك حاجة إلى تحقيق تنسيق عالمي، من خلال وضع مؤشرات مشتركة وآلية لتتبع الالتزامات الفردية. ومع ذلك، لا ينبغي تقويض السيادة بإدراج آليات المساءلة التي لم تكن شفافة وعادلة. وينبغي أن تكون المساءلة جزءا لا يتجزأ من الرصد والتقييم والاستعراض والتخطيط بغية تعزيز التنفيذ. وينبغي أن تُراعى أصول الضرر، التي قد تكون خارج البلد وينبغي ضمان الشفافية بشأن كيفية إرسال الموارد المالية إلى البلدان النامية. وينبغي إجراء المزيد من البحوث بشأن اقتصاد التنوع البيولوجي.

55- وأدلى ببيانات أيضا ممثلو اتحاد المرأة لاتفاقية التنوع البيولوجي، وجمعية أصدقاء الأرض الدولية، وكذلك نيابة عن اتحاد المناطق والأراضي المحمية للشعوب الأصلية والمجتمعات، والشبكة العالمية لحماية الحيوانات، والعدالة الطبيعية، وفريق العمل المعني بالتحات والتكنولوجيا والتركيز، وتحالف اتفاقية التنوع البيولوجي، وشبكة الشباب العالمية للتنوع البيولوجي، المنتدى الدولي للشعوب الأصلية المعني بالتنوع البيولوجي، وجامعة الأمم المتحدة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

المجموعة 4 – النُهج والقضايا الشاملة

56- في الجلسة الرابعة للاجتماع المنعقدة بعد ظهر يوم 28 أغسطس/أب 2019، استأنف الفريق العامل مناقشته بشأن البند بتبادل للآراء حول المسائل المتعلقة بالمجموعة 4، مع مراعاة المعلومات المحددة في الوثيقة CBD/WG2020/1/3.

57- وأدلى ببيانات ممثلو الأرجنتين، وأستراليا، وبيلاروس، وبوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، والكاميرون، وكندا، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وتشاد (بالنيابة عن المجموعة الأفريقية)، وشيلي، والصين، وكولومبيا، وكوت ديفوار، وإكوادور،

واثيوبيا، والاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، وغانا، وغرينادا، والهند، وإندونيسيا، وإيران (جمهورية – الإسلامية)، ونيوزيلندا، وماليزيا، والمكسيك، وناميبيا، ونيجيريا، والنرويج، وباراغواي، وبيرو، والفلبين، وسيراليون، وسنغافورة، وسويسرا، وتوغو وأوغندا.

58- كما أدلى ببيان أدلى ممثل البنك الدولي.

59- وفي تبادل الآراء، اعتبر تعميم التنوع البيولوجي كمسألة شاملة محوريا للإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020، وتم تسليط الضوء على حساب رأس المال الوطني كأداة لتخطيط التنمية تفيد المجتمعات المحلية على وجه الخصوص. وبالتالي، تم التشديد على الحاجة إلى عمليات التدريب وبناء القدرات ذات الصلة، إلى جانب مسائل أخرى مثل التركيز على التعليم للجميع، ونهج من القاعدة إلى القمة، واستراتيجية اتصال شاملة، وأنماط استهلاك أكثر مراعاة للبيئة، ووضع مؤشرات مناسبة وأهداف محددة. غير أن الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي اعتبرت أساسية أيضا، مما يعني أنه ينبغي النظر في التعميم في إطار أدوات التنفيذ أيضا. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يسترشد التعميم بعمل الفريق الاستشاري غير الرسمي المعني بتعميم التنوع البيولوجي وتوسيع نطاقه ليشمل القطاعات الاقتصادية الأخرى. كما اعتبرت الشراكات الاستراتيجية، بما في ذلك مع قطاع الأعمال والصناعة والهيئات الأكاديمية والمدن والحكومات المحلية ودون الوطنية أساسية لوضع الإطار وتنفيذه. وذُكر أيضا جدول أعمال من شرم الشيخ إلى كونمينغ من أجل الطبيعة والناس والالتزامات الطوعية كأدوات رئيسية لتشجيع مشاركة العديد من أصحاب المصلحة، وهو ما يتطلب المزيد من التوجيه بشأن الإجراءات الفعالة والنتائج الناجحة.

60- وينبغي تحديد أدوار ومسؤوليات جميع الجهات الفاعلة في وضع وتنفيذ الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 بوضوح ومزامنة دورات التخطيط مع دورات جميع الاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي. ويجب بناء أوجه تآزر مع تلك الاتفاقيات ومع الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة، يكون في سياقها النهج التعاوني أساسيا، مع مراعاة هيئات الأمم المتحدة وعملياتها، مثل خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بما في ذلك لمنع ازدواجية الجهود. ويعد فريق الإدارة البيئية في وضع جيد لتعزيز مشاركة الأمم المتحدة في وضع الإطار وتنفيذه.

61- وعلاوة على ذلك، ينبغي صياغة الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد 2020 بما يعزز فهمه وتنفيذه من جانب الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، حيث إنهم حماة التنوع البيولوجي وتعتبر مشاركتهم النشطة إلى جانب جميع أصحاب المصلحة الآخرين في تنفيذ الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد 2020 حاسمة لتحقيق النجاح. ومن جانبهن، ينبغي أن تستفيد النساء والفتيات على قدم المساواة مع الآخرين من التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، وينبغي وضع مؤشرات ذات صلة بهذا الشأن. وفي ضوء معرفتهن التقليدية بشأن استخدام موارد التنوع البيولوجي، فإن النساء الريفيات لهن دور حيوي في تنفيذ الإطار، الذي يجب أن يأخذ بعين الاعتبار أيضا المساواة بين الجنسين والعدالة بين الأجيال. أما بالنسبة للشباب، فإنهم وكلاء ملهمون ومديرون نشطون للتغيير ومطورون للحلول المبتكرة، مما يتطلب دمج منظورهم في الإطار، خاصة وأنهم هم الذين سيواجهون عواقب الإجراءات الحالية.

62- وأدلى ببيانات إضافية حول الموضوع ممثلو المنظمة الدولية لأصدقاء الأرض (بالنيابة أيضا عن لافيتا كامبيسينا ولجنة التخطيط الدولية للسيادة الغذائية)، والشبكة العالمية للشباب المعنية بالتنوع البيولوجي، والترتيب الدولي لدعم مصايد الأسماك) (ICSF) بالنيابة أيضا عن Masifundise واتحاد مصايد الأسماك التقليدية في إندونيسيا(، وأراضي الشعوب الأصلية والمناطق التي تحفظها الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية) (ICCA) بالنيابة أيضا عن المنظمة الدوليةActionAid ، وبرنامج شعوب الغابات، والمنظمة الدولية لأصدقاء الأرض، ومبادئ العدالة الطبيعية والشبكة العالمية للحيوان(، والمنتدى الدولي للشعوب الأصلية المعني بالتنوع البيولوجي(IIFB) ، ومنظمة حفظ الطبيعة (أيضا بالنيابة عن منظمة حياة الطيور الدولية والاتحاد الدولي للحفظ)، ومعهد الدراسات العليا للاستدامة بجامعة الأمم المتحدة ((UNU-IAS) والشبكة العالمية للحيوان (أيضا بالنيابة عن منظمة الرحمة في العمل الزراعي العالمي و Born Free Foundation).

63- وقدم ممثل عن الأمانة إفادة موجزة للفريق العامل بشأن العملية المقترحة لإعداد مكون حشد الموارد في الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020، مع ملاحظة أن فريقا من الخبراء يتم تشكيله، بفضل الدعم المالي من حكومة ألمانيا، من أجل تحضير التحليلات والتقارير ذات الصلة بشأن الموضوع وذلك لنظر الفريق العامل. ولاحظ كذلك، ضمن جملة أمور أن حكومة ألمانيا أعربت أيضا عن استعدادها لتمويل واستضافة حلقة عمل استشارية مواضيعية بشأن حشد الموارد، في أوائل عام 2020، بهدف تقديم المزيد من المدخلات في عمل فريق الخبراء.

64- وبعد ذلك، اتفق الفريق العامل على إنشاء فريق للمناقشة حول رؤية ومهمة وغايات وأهداف الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020. ومع الرئيسين المشاركين السيدة شارلوتا سوركفيتس (السويد) والسيد ديلوشارفو دوستوف (طاجيكستان)، تم تكليف الفريق بالعمل نحو إيجاد فهم واسع ومشترك لتلك العناصر الخاصة بالإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020.

البند 5 - برنامج العمل المستقبلي للفريق العامل وتوزيع المهام على الهيئات والعمليات الأخرى في الفترة بين الدورات

65- في الجلسة الخامسة للاجتماع المنعقدة في صباح 29 أغسطس/آب 2019، تناول الفريق العامل البند 5 من جدول الأعمال. وفي إطار هذا البند، عُرضت على الفريق العامل مذكرة من الأمينة التنفيذية بشأن برنامج العمل المستقبلي للفريق العامل المفتوح العضوية وتوزيع المهام على الهيئات والعمليات الأخرى في الفترة بين الدورات (CBD/WG2020/1/4)، وتضمنت أيضا استنتاجا مقترحا ليعتمده الفريق العامل. وأُرفق بالمذكرة جدول يوضح التوزيع المحتمل للمهام على الهيئات والعمليات الأخرى في وضع الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020.

66- وأدلى ببيانات ممثلو أستراليا، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، والكاميرون، والصين، وكولومبيا، ومصر، وإسواتيني (نيابة عن المجموعة الأفريقية)، وإثيوبيا، والاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، وغانا، واليابان، وإندونيسيا وموريتانيا، والمكسيك ونيجيريا، والنرويج، وبيرو، وسيراليون، وجنوب أفريقيا، وسويسرا، وأوغندا، واليمن.

67- وأدلى ببيانات أيضا ممثلو أمانة اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض وأمانة اتفاقية حفظ انواع الحيوانات البرية المهاجرة وأمانة اتفاقية رامسار وهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

68- وفي مناقشة برنامج العمل المستقبلي للفريق العامل التي تلت ذلك، طُرحت مجموعة من القضايا، بما في ذلك على سبيل الذكر لا الحصر: أهمية اتباع نهج متوازن والنظر في الوقت المناسب في مسائل محددة في إطار عملية شاملة وشفافة وتشاركية؛ والأعمال التحضيرية للاجتماعات القادمة للفريق العامل والنتائج المتوقعة لها وحجم العمل الذي يتعين إنجازه في الإطار الزمني المعني؛ وأوجه التآزر والاتصال؛ والمدخلات لهذه العملية، بما في ذلك من مصادر غير مرتبطة بالتنوع البيولوجي، والمشاركة التعاونية مع الجهات الفاعلة الرئيسية في هذه العملية؛ والمعلومات التصنيفية وعلاقتها بمعلومات التسلسل الرقمي؛ والتنفيذ والمساءلة؛ وحشد الموارد؛ والأهداف الطوعية الوطنية؛ ومراعاة الاعتبارات الجنسانية؛ وإجراء مناقشات في إطار الهيئات الفرعية لاتفاقية التنوع البيولوجي. واقتُرحت أيضا تعديلات مختلفة على الخاتمة.

69- وأدلى ببيانات أخرى ممثلو اتحاد المرأة لاتفاقية التنوع البيولوجي، وشبكة الشباب العالمية للتنوع البيولوجي، واتحاد أراضي الشعوب الأصلية والمناطق التي تحفظها الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية (بالنيابة أيضا عن ActionAid International، ومؤسسة Born Free، وCompassion in World Farming، وFriends of the Earth International، والجمعية الدولية لدعم صيادي الأسماك، وشبكة الجامعة الدولية المعنية بالتنوع الثقافي والبيولوجي (IUNCBD)، ومعهد شبكة التنوع البيولوجي، ومنظمة العدالة الطبيعية وشبكة الحيوانات العالمية)، والحكومات المحلية من أجل الاستدامة، والمنتدى الدولي

للشعوب الأصلية المعني بالتنوع البيولوجي، والاتحاد الدولي لحماية الطبيعة، ومنظمة العدالة الطبيعية (أيضا نيابة عن منتدى حقوق شعب الماليندي، وبرنامج الشعوب من أجل الغابات. ومنظمة أصدقاء الأرض الدولية) والصندوق العالمي للطبيعة.

70- وبعد ذلك، قال الرئيسان المشاركان أنهما سيقومان، مع مراعاة الآراء المُعرب عنها أثناء مناقشة هذا البند، بإعداد ورقة غرفة اجتماعات لكي ينظر فيها الفريق العامل.

البند 6 - مسائل أخرى

71- [تستكمل فيما بعد]

البند 7 - اعتماد التقرير

72- اعتُمد هذا التقرير في الجلسة [تستكمل فيما بعد] للاجتماع المنعقدة في [تستكمل فيما بعد]، على أساس مشروع التقرير المقدم من المُقرِّر (CBD/WG2020/1/L.1).

البند 8 - اختتام الاجتماع

73- بعد تبادل عبارات المجاملة المعتادة، أعلن الرئيس اختتام الاجتماع الأول للفريق العامل في الساعة [تستكمل فيما بعد] يوم [تستكمل فيما بعد].

المرفق

تجميع الآراء المعرب عنها بشأن المجموعات التي تم تناولها في إطار البند 4

المجموعة 1 – العناصر الموجهة نحو تحقيق نتائج (الرؤية والمهمة والأهداف والغايات) للإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020

المجموعة 2 – الظروف المواتية والوسائل اللازمة لتنفيذ الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020

المجموعة 3 – طرائق وآليات وأدوات التخطيط والمساءلة (الرصد والإبلاغ والاستعراض)

المجموعة 4 – النُهج والقضايا الشاملة

[تستكمل فيما بعد]